الرقم الدولي (9308ـ 2304)

مجلة
كلية الشيخ الطوسي الجامعة
علمية فصلية محكمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة ـ النجف الأشرف/العراق.
السنة الأولى، العدد(1)
(ربيع الأول/ربيع الثاني 1437هـ)، (كانون الثاني 2016م).

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2135) لسنة 2015

ضمائر الربط في القرآن الكريم بهيأة حروف الجر
دراسة لسانية معاصرة

أ.م.د. تومان غازي الخفاجي
الكلية الإسلامية الجامعة ـ النجف الأشرف/العراق

ملخص:

يدرس هذا البحث مشكلة ضمائر الربط بهيأة حروف الجر في الاستعمال القرآني في نحو جملة: (الحمدُ للهِ)، التي اضطرب النحاة التقليديون والمفسرون في فهمها، من حيث الشكل والمعنى المقامي المستفاد من إعرابها الشكلي الذي جاء فارغا من المعنى: (الحمدُ) مبتدأ مرفوع، و(لله) جار ومجرور خبر.

أما من حيث المعنى المقامي المستفاد فإنّه يخالف مقاصد المتكلم، ذلك أنّ شروط الخبر (لله) تُلْزِم أنْ يكون نكرة في ذهن المخاطب، والخبر النكرة يُلزم العنصر المسند إليه أنْ يكون اسما معرفة له مرجع، أو جثة في المصطلح القديم، وبهذا يكون معنى (الحمد لله): أنّ الحمد بوصفه جثة متجسِّدة موجود عند الله. وهذا مخالف للمعنى الذي يقصده المتكلم القائل: (الحمدُ للهِ).

لذلك اشتمل البحث جانبًا نقديا لأخطاء النحو التقليدي، وجانبا تأسيسيا لرؤية جديدة في دراسة تراكيب الجملة العربية لا بوصفها حدًّا مجرّدا وإنّما بوصفها وصلة لسانية (نحوية، إعلامية)؛ لذلك اختلف منهج دراستنا للغة فاعتمدنا على تراتبية مفهومية منهجية يؤلف المسار البنيوي المجرّد

قاعدتها، ويؤلف المسار المقامي سقفها مرورا بالمسار (الدلالي/ المعجمي). آملين أنْ نسهم في خدمة لغة القرآن الكريم.

Abstract:

This research studies the problem of the consciences of the binding prepositions in use Quranic example phrase: (thank God), which was troubled grammarians traditionalists and commentators believed correct Group and the bases theory in expressing terms, in terms of form and meaning contextual learned from this expression, it is where the side formal came to express empty of meaning: (Praise) datum express embraced him, and (God) composite expert. In terms of contextual meaning learned, It is contrary to the purposes of the speaker, so that the news Terms (God) is required to be a nobody in the mind of the addressee, the news indefinite article is required Missned item to be a name his reference to know the reality of life, or the body of the old term, and this is the meaning of (thank God): Praise be embodied as a body is God. This is contrary to the meaning of the speaker that he meant to say: (thank God)

Therefore research included two aspects firstly singled criticism see grammarians traditional mistakes in this regard, and the second: the establishment of a new vision in the study of the structures of the Arabic language according to new principles of the new approach, see wholesale not as an abstract structure but rather as a link lingual (grammatical, media) so used hierarchy conceptual methodology constitute the structural base path and compose hermeneutical summit track her path through the semantic/lexical.

We hope to provide a vision for the renewal of the Arab towards serving language of the Koran, and the cause for the renaissance of the Arab Science according aware of the contemporary language curriculum.

مقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، محمد الصادق الأمين وعلى آله الطيبين، وصحبه المنتجبين، وبعد:

فإنَّ مشكلة هذا البحث محددة في الجمل القرآنية التي يتصدَّرها المسند الذي يأتي بهيأة المصدر والجامد وبعض أسماء الفعل (الخالفة) التي ليست بقوّة الفعل وترفع فعلا بعدَها، لذلك يكون الفاعل (المسند إليه) مجرورا بحرف (اللام، وعلي) لفظا. وقد توهَّمَ كثيرٌ من النحاة التقليديين والمفسرين بأنّ هذين الحرفين في هذا الاستعمال من حروف الجر الاعتيادية التي تؤلف مع مجرورها مركّب يؤدي وظيفة الخبر، والخبر يُشترط أنْ يكون نكرة في ذهن المخاطب، وهو المُستفاد من التواصل في نظرية المقام، ولّما كانت العوامل المتقدِّمة تؤدي وظيفة (الفعل/ الخبر) أيضًا في عملية الإسناد، أصبحت الجملة بحسب هذا الإعراب متألّفة من نكرتين ما يجعل هذا التركيب مكوّن من: (نكرة+ نكرة) وهو لا يؤلِّف إسنادا مفيدا؛ لأنّ الإسناد المفيد يتألف إما من: (نكرة+ معرفة) نحو: (جاء زيدٌ) في الجملة الفعلية، أو من: (معرفة + نكرة) في الجملة الاسمية، نحو: (زيدٌ جاء)، ولا تتألف الجملة من نكرتين نحو قولنا: (جاءَ ركضَ)، ولا من معرفتين نحو: (زيدٌ عمرٌو)، ما يدلّ على وجود خطأ في إعراب الجمل التي يتقدّمها المصدر والجامد واسم الفعل المؤدية وظيفة الفعل، والتي تسند إلى فاعل مجرور لفظا.

لذلك اضطرب النحاة التقليديون والمفسرون المُسلِّمون بصحّة مصطلحات نظرية العامل وقواعدها في إعراب جملة: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾[1] مثلا، من حيث الشكل والمعنى المقامي المتحصّل من هذا الإعراب، فمن حيث الجانب الشكلي جاء الإعراب فارغا من المعنى: (الحمدُ) مبتدأ مرفوع، و(لله) جار ومجرور خبر. أما من حيث المعنى المقامي المستفاد فإنّه يخالف مقاصد

المتكلم، ذلك أنّ شروط الخبر (لله) تُلْزِم أنْ يكون نكرة في ذهن المخاطب، والخبر النكرة يُلزم العنصر المسند إليه أنْ يكون اسما معرفة له مرجع في الواقع المعيش، أو جثة في المصطلح القديم، وبهذا يكون معنى (الحمد لله): أنّ الحمد بوصفه جثة متجسّدة موجود عند الله. وهذا مخالف للمعنى الذي يقصده المتكلم الذي يقول: (الحمدُ للهِ)؛ لذلك تجنّب كثير من المفسرين هذا الإعراب الشكلي الفاسد المعنى، واتبّعوا منهج الحدس للكشف عن المعاني العميقة المتضمّنة في مثل هذه الاستعمالات المعقّدة البناء، العميقة المعاني. بيد أنّ منهج الحدس منهج نفسي غامض، وهو قد يُنتج معاني تحتمل الصحة والخطأ؛ لأنّ الحدس لا يحتكم إلى التجريب المقامي، أو ينتج معاني صحيحة إذا كان المفسِّر موهوبا، ولكنّه لا يفسِّر كيفية التوصّل إلى هذه المعاني بطرائق سهلة يدركها المتعلمون ويتعلمون كيف يطبقونها بأنفسهم؛ لذلك قيل إنّ منهج الحدس منهج ذاتي غير علمي.

وحلاّ لهذه المشكلة اقترح البحث فرضية تفسِّرُ وظيفة حروف الجر الجارة للمسند إليه لفظا، التي تؤدّي وظيفة الربط بين المسند الضعيف والمسند إليه، فهي كالأفعال المساعدة التي تخلّت عنها العربية في إحدى مراحل تطورها وبقي منها ما لم يمكن حذفه وإلا تفكك الإسناد من دونه، إذ لا يمكن أنْ نقول: (ويلٌ زيدٌ) ولا يمكننا القول: (الحمدُ اللهُ) ونحن نريد بـ(زيد، والله) أنْ يكونا فاعلين للقيام وللحمد، إلا بإضافة حرف (اللام) قبل المسند إليه (زيد، والله)، التي تفيد في ربط المسند إليه المجرور لفظا بالمسند المصدر: (ويلٌ، والحمدُ).

وهذا الاستعمال يجعل مثل هذه الحروف ضمائر ربط جاءت بهيأة حروف جرّ تجرّ المسند إليه لفظا، وهي ليست كحروف الجرّ الزائدة للتوكيد من نوع (من) في قولنا: (ما جاء من أحدٍ) التي تدخل زائدة ويمكن حذفها لأغراض بحثية ويبقى الإسناد قائما، بل وأصليا، تقديره: (ما جاء أحدٌ).

ومن هنا جاء هذا البحث متضمنا جانبا نقديا لأخطاء النحو التقليدي؛

ويقدِّم بديلا يحاول تجديد علم النحو ليكون علما مساعدا على الكشف عن المعاني الأسلوبية لمثل هذه التراكيب المعقّدة، ولاسيما التي وردت في القرآن الكريم، والتي وقف النحو التقليدي بإزائها حائرا مضطربا، وأحيانا متناقضا في أحكامه.

تتطلب كلّ محاولة تجديدية تقديم مبادئ ومصطلحات مستنبطة منها، ومناهج نظرية وتطبيقية متبعة؛ لذلك اعتمدتُ على المناهج التي تدرس اللغة وهي تؤدي وظيفتها الرئيسة (التواصل)، وفيها تكون الجملة ليست حدّا وإنّما وصلة لسانية (نحوية، إعلامية)، يجب أنّ تُدرس بمنهجية مفهومية تراتبية يؤلف المسار البنيوي قاعدتها يليه المسار الدلالي يليه المسار المقامي الذي يمثّل سقف هذا الأنموذج المنهجي لتّتحد المسارات في مفهوم الجملة بوصفها علامة لغوية مؤلفة من جانب محسوس لفظي، وجانب ذهني غير محسوس هو المعنى المؤلف من طبقات: معنى نحوي وظيفي، ومعنى دلالي معجمي، ومعنى مقامي تأويلي، بحيث تتعاضد هذه المعاني ولا تناقض، ولا يعبث بعض أنظمتها ببعض.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يقسَّم على مبحثين:

المبحث الأول: الجملة الفعلية المستمرة الزمن الدالة على الثبوت.

المبحث الثاني: ضمائر الربط بهيأة حروف الجر في الجمل الضعيفة المسند في الاستعمال القرآني.

المبحث الأول:

الجملة الفعلية المستمرة الزمن الدالة على الثبوت:

قدّمت رؤيتنا التجديدية للنحو العربي خمس قواعد[2] نعرِفُ بوساطتها خصائص ركني الجملة الأساسيين؛ المسند (فعل/ خبر)، والمسند إليه (الفاعل/ المبتدأ). والخصائص التي تجعل الإسناد ممكنا ومفيدا، هي تنكير المسند، وتعريف المسند إليه، إذ لا يمكن تأليف جملة من نكرتين ولا من معرفتين، ، قال السيرافي (ت368هـ) في أثناء شرحه لجملة: "كانَ زيدٌ قائما": ((و"زيدٌ" معرفة، و"قائم" نكرة، وحدّ الكلام أن تُخبر عمَّن يُعرَف بما لا يُعرَف؛ لأنّ الفائدة في أحد الاسمين والآخر معروف، ولا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر. فالأوْلى أنْ يجعل زيدًا المعروف هو الاسم، ويجعل المنكور هو الخبر، حتى يكون مستفادا))[3].

ونحن إذ نوافق وصف خصائص المبتدأ والخبر في كلام السيرافي، فإنّنا لا نوافقه في تسمية (قائما) اسما؛ لأنّه خبر نكرة يؤدّي وظيفة الفعل في الجملة، ويتضمن ضمير ربط يربطه بالمسند إليه: (الفاعل/ الخبر) بحسب نوع الجملة، وهو يرفع فاعلا في الجملة الفعلية، ويعرف ذلك عن طريق (قاعدة الإحلال)[4]، التي تقول: إنّ كلّ عنصر لغوي يمكنه أن يحلَّ محلَّ آخر في الجملة ويؤدّي وظيفته، فإنّه يشبهه بالخصائص النحوية، ولاسيما خصيصة التعريف والتنكير اللتان تجعلان تكوين الجملة ممكنا، وتنشطان مقام المتخاطبين بالتواصل.ويتضح ذلك في جدول الإحلال التطبيقي الآتي:

فعل	فاعل	وصف قديما	الزمن	التأويل الكاشف
قَدَمَ	زيدٌ	ماضٍ	أفعال محددة الزمن	-
يَقْدِمُ	زيدٌ	مضارع		-
سيقدمُ	زيدٌ	مستقبل		-
قادمٌ	زيدٌ	اسم فاعل	أفعال غير محددة الزمن (مستمرة الزمن)	-
محمودٌ	زيدٌ	اسم مفعول		-
عَدْلٌ	زيدٌ	مصدر		-
هيهاتَ	السفرُ	اسم فعل		بَعُدَ أبدا
في الدارِ	زيدٌ	ظرف مكان		مستقر
منخلٌ	زيدٌ	اسم آلة		مُفشي سر
حجرٌ	قلبُ زيدٍ	جامد		قاسٍ

نستنتج من الجدول السابق ما يأتي:

1- تمثّل عناصر العمود الأول من الجمل مسندات الجمل حلّ بعضها محل بعض وقد رفعت فاعلين؛ لذلك تكوّن جملا فعلية يمكن تقسيمها على قسمين بحسب الزمن:

أ - جمل محددة الزمن: (ماضٍ، ومضارع، ومستقبل)، تدلّ على الحدوث والتجدد.

وقد أخطأ النحو التقليدي بتسمية عناصر القائمة المستمرة الزمن أنّها (أسماء) اعتمادا على شكلها الذي يشبه الأسماء، متغاضيا عن وظيفتها التي تؤدّيها وهي وظيفة الفعل بدليل أنّها ترفع فاعلين بعدَها، فضلا عن وظيفتها المقامية بوصفها نكرات في ذهن المخاطب تكون هي المُستفادة في عملية التواصل مَهْما كان شكلها اللغوي، مقابل الأسماء المحضة: (زيدٌ، والسفرُ، وقلبُ زيدٍ) التي هي معارف مقامية تحدد مرجعها بنفسها[5] ويعرفها كلّ من

طرفي الاتصال مَهْما كان شكلها اللغوي، حتى لو كانت بهيأة الفعل نحو قولنا: (جاءَ تأبّط شرّا، أو جاءَ يعيشُ)، ومن ذلك اسم (يعيش بن يعيش الموصلي) شارح كتاب (المفصّل للزمخشري)، وكذلك اسم الباحث العربي المعاصر (غازي يموت) إلى غير ذلك.

2ـ إذا نقلنا عناصر العمود الأول (الأفعال) إلى ما بعد فواعلها اُصطلِحَ عليها بـ(الأخبار) اصطلاحا نحويا، وهذا يقتضي تبديل اصطلاح (الفاعل) حين يتقدّم فيكون (مبتدأ)، وهذان هما الاصطلاحان النحويان للجملة الاسمية، يقابلهما مصطلحا: (الفعل والفاعل) للجملة الفعلية، وهما اصطلاحان دلاليان يمثّلان منطق اللغة: (لكلّ فعل فاعل)،؛ لذلك حين يُقدَّم الفاعل تصبح له وظيفتان؛ **أولاهما**: مبتدأ إسنادي، **وثانيتهما**: فاعل دلالي.

وهذا الإجراء الذي لا يخلط بين مصطلحات النظام النحوي والنظام الدلالي يتّفق مع أحد مبادئ اللغة الاعتيادية وهو (مبدأ الاقتصاد في الألفاظ)؛ لأنّ الألفاظ محدودة والمعاني لامتناهية[6]، ولو كلّفتنا اللغة أنْ نحفظ لكلّ معنى لفظا لكلّفتنا ما لا نطيق.

ولكنّ النحاة التقليدين لم يطيقوا تصوّر إمكان أداء العنصر الواحد في الجملة وظيفتين أو أكثر، وهذا أمر منافٍ لطبيعة اللغة الاعتيادية التي يؤدّي فيها العنصر الواحد وظائف عدة، ففي جملة: (زيدٌ قائمٌ) يؤدي (زيدٌ) مثلا وظيفة إسنادية وهي الابتداء، ووظيفة دلالية وهي الفاعلية؛ لأنّه فاعل (القيام)، ووظيفة مقامية؛ لأنّه اسم معرفة يحدد مرجعه بنفسه يعرفه كلٌ من طرفي الاتصال، وقُدِّمَ لتكوين جملة اسمية تبدأ بالاسم المعرفة ليضيف المتكلم إلى ما يعرفه المخاطب من أفعال أو صفات جديدة للاسم لم يكن ليعرفها المخاطب من قبل؛ كأنّ لسان حاله يقول: ما فعلَ زيدٌ الذي نعرفه؟ ليكون الجواب: قائم، أي: زيدٌ قائم، مقابل الجملة الفعلية التي تبدأ بحدث يجهل فاعله المخاطب فيكون لسان حاله قائلا: من فعل القيام؟، فيقول له المتكلم: زيدٌ، أي: قائمٌ زيدٌ.

فالخبر والفعل مَهْمَا كان شكلهما اللغوي كلاهما نكرة في ذهن المخاطب، إنّما الخطأ وقع في الاصطلاح عليهما لتمييز نوعين من الجمل: الاسمية والفعلية؛ لهذا لا ينبغي أنْ نسمّي ما جاء منهما بهيأة الأسماء أنّه (اسم)، في الوقت الذي يؤدّي وظيفة الفعل، فيختلط مصطلحه النحوي بمصطلح الاسم المحض المسند إليه موضوع الكلام المعرفة لكلا طرفي الاتصال.

وهو ما وقع في تسميته النحاة التقليديون ابتداءً من سيبويه[7] (ت180هـ)، الذي يرى أنّ الفعل لابدّ له من اسم، ومثاله عنده الجملة الفعلية: (يذهبُ زيدٌ)، في حين يرى أنّ الاسم قد يستغني عن الفعل، ومثاله عنده الجملة الاسمية: (عبدُ اللهِ أخونا)، وهو يعدّ الخبر (أخونا) اسما، ولم يتفطّن إلى أنّ الخبر وإنْ جاء بهيأة الاسم إلا أنّه يجب أنْ يتضمّن معنى الفعل ويؤدي وظيفته، وهو هنا (الأخوّة)؛ لذلك لا يكون (أخونا) اسما معرفة، وإنّما هو خبر نكرة في ذهن المخاطب، وإلا فلا فائدة من الجملة المتألفة من اسمين معرفتين نحو: (زيدٌ عمرٌو). وأصل جملة سيبويه: (عبدُ اللهِ يؤاخينا)، ولكنّ المتكلم استعمل(أخونا) بدلا من(يؤاخينا) للتعبير عن الثبوت؛ لأنّها صيغة مستمرة الزمن، وهي خلاف صيغة (يؤاخينا) المحددة الزمن بالمضارع.

وقد انسحب أثر هذا الخطأ الاصطلاحي في تصنيف الفصيلتين النحويتين الرئيستين: فصيلة (الاسم)، وفصيلة (الفعل) فأدّى إلى لبسٍ واضطراب انتجا مشكلات كثيرة وخلافات عقيمة، تضخّم أثرها السيئ في تصنيف الجمل، إذ عدَّ ابن هشام[8] (ت761هـ) جملة: (هيهاتَ العقيقُ)، وجملة: (قائمٌ الزيدانِ) من الجمل الاسمية، مُعتمدا على الاصطلاحات المغلوطة التي خلطت مصطلح الاسم: (الفاعل/ المبتدأ) بمصطلح: (الفعل/ الخبر) حين يأتي الأخير بهيأة الأسماء المتحلّية بالعلامات التقليدية التي وصفها الدكتور مهدي المخزومي باللفظية المحضة الساذجة[9]، التي ذكرها ابن مالك في قوله:

بـــالجرّ والتنـــوين والنـــدا والـــ

ومـسند للاسـم تمييـز حـصل[10]

وقد انتقد المخزومي ابن هشام قائلاً: ((فلا هو ﴿هيهات﴾ بالمنوَّن، ولا بالمجرور ولا بالمنادى، ولا بالمتصل بـ(أل)، ولا بالمسند إليه أبداً. ويُؤخذ عليه شيء آخر لا ينبغي لمثله أنْ يقع فيه، وهو أنّ (هيهات) في رأي مدرسة الكوفة فعل حقيقي كسائر الأفعال... أما تمثيله للجملة الاسمية بقوله: (قائمٌ الزيدان) فغير موفّق؛ لأنّها ليست بالجملة الاسمية في الواقع؛ لأنّ المسند إليه فيها فاعلٌ لا مبتدأ، وإنْ قيل في إعرابه: إنّه فاعل سدَّ مسد الخبر؛ لأنّ كونه فاعلاً ينفي أنْ تكون الجملةُ اسميةً))[11]؛ وهذا يعني أنّ مصطلح الفاعل يخصّ الجملة الفعلية التي تتقدّمها أفعال ترفع اسما فاعلا معرفة بعدَها، وعليه يكون لفظ: (هيهاتَ، وقائم) في هذين الاستعمالين فعلين يمكن تمييزهما بالزمن بأنّهما فعلان مستمرا الزمن يقابلانِ الأفعال المحدّدة الزمن.

ويشمل هذا التصحيح كلّ المشتقات والجوامد والظروف والخوالف (أسماء الفعل)، التي تؤدّي وظيفة الفعل وترفع فاعلا مؤسسة لجمل فعلية تدلّ على الثبوت، مخالفة بذلك نوعًا آخر من الجمل التي تدلّ على الحدوث والتجدّد وهي الجمل التي (أفعالها/ أخبارها) محددة الزمن بالماضي أو بالمضارع أو بالمستقبل، وكلا النوعين السابقين يخالف الجمل الاسمية التي يتقدّمها الاسم المعرفة، أو المسند إليه.

ويرجع أصل هذا الخطأ المتسلسل إلى المبدأ الذي درس النحاة التقليديون على وفقه اللغة بافتراضها مطابقة للواقع، وعليه تكون أزمة أفعالها مطابقة لحركات الفلك[12]: (الماضي، والمضارع، والمستقبل). متغاضين عن اعتراض الكوفيين الذين رأوا في هذه المسألة أنّ أزمنة أفعال اللغة قد تخالف أزمنة الفلك؛ لذلك اقترحوا زمنا رابعا وهو الزمن المستمر الذي يُفهم من تسميتهم لاسم الفاعل المؤدي لوظيفة الفعل بـ (الفعل الدائم)[13].

وقد وسَّعت رؤيتنا التجديدية هذا الزمن ليشمل كلّ عنصر خالف الأفعال المحددة الزمن، ويمكنه أنْ يحلّ محلّه لأداء وظيفة الفعل، ويرفع فاعلا بعدَه لتكوين جملة فعلية مستمرة الزمن، أو يحلّ خبرا في الجملة الاسمية المستمرة الزمن أيضا.

وقد حدد الفاكهي (ت972هـ) عشرة ألفاظ تشبه الأسماء شكلا، ولكنّها تعمل عمل الفعل، وذلك في باب (الأسماء العاملة عمل الفعل)[14]، والأصحّ أنْ نسمّيها أفعالا مستمرة الزمن مقابل الأفعال المحددة الزمن: (جاءَ، ويجيءُ، وسيجيءُ) كيلا تُوهمنا التسمية المغلوطة ونعدّها (أسماء)، ونعربها خطأً مبتدءات نحوية إذا جاءت في بداية الجملة؛ لأنّ المبتدأ معرفة في ذهن طرفي الاتصال، وهو يمثّل موضوع الكلام، وهذه إما أفعال مستمرة الزمن تؤسس لجمل فعلية تدلّ على الثبوت، أو أخبار للجمل الاسمية، وفي كلتا الحالين هي نكرات في ذهن المخاطب حتى لو جاءت محلاّة بعلامات الأسماء ومن ضمنها (أل) والتنوين وغيرها من العلامات التقليدية المضللة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يتضمّن: (الفعل/ الخبر) ضميرا نكرة يربط عبارة المسند بالمسند إليه[15] (الفاعل/ المبتدأ)، ومن دونه لا تتألف جملة مفيدة، وقد تكون ضمائر الخبر الرابطة متضمّنة في أفعال الكينونة المساعدة في كثير من اللغات، وقد تكون متضمّنة في الخبر (الدلالي/ المعجمي)، وذلك في الجملة العربية التي حذفت الأفعال المساعدة وألقت معنييها: (الزمن وضمير الخبر النكرة الرابط) على عاتق (الفعل/ الخبر) في جملتها بنوعيها: الفعلية والاسمية.

وهذه الروابط ضرورية ولولاها لَّما أصبحت الجملة بنية[16]؛ لذلك يُخطئ من يقول: إنّ جملة: (جاءَ زيدٌ) مثلا تتألف من عنصرين، فمثل هذا التحليل يُعدّ صرفيا سطحيا يهمل أساس الجملة، وهو ربط التركيب، وهو ما يفسِّر عدم تكوين جملة من إسناد فعلين: (ركضَ أكلَ)؛ لأنّهما يتضمّنان ضميرين رابطين يحتاجان إلى مسند إليه اسم معرفة يُمثّل موضوع الكلام يربطان

الفعلين به نحو: (ركضَ أكلَ زيدٌ).

وكذلك يفسِّر عدم تكوين جملة من تركيب اسمين: (زيدٌ عمرٌو) لعدم وجود ضمير ربط نكرة متضمّن في أيٍّ منهما؛ لأنّ ضمائر الربط نكرات والأسماء معارف لا تستطيع حملها، لكنّ لو وضعنا الفعل المساعد (كان)، أو ضمير الخبر النكرة (هو) ـ الذي هو أحد أشكال الأفعال المساعدة ـ، بين الاسمين لتحوّل التركيب إلى جملة مفيدة نحو: (زيدٌ يكونُ عمرٌو) برفع (عمرٌو)، أو: (زيدٌ هو عمرٌو)؛ ذلك أنّ (يكون) هو الفعل المساعد القديم الذي حذفته العربية بدليل شاهد الألفية القديم، وهو قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنـــت تكـــونُ ماجـــدٌ نبيـــلُ

إذا تهـــبُّ شمـــألٌ بليـــلُ[17]

برفع (ماجدٌ) الخبر بعد (يكون) الذي هو من أدوات الربط بين المسند إليه (أنتَ) والمسند (ماجدٌ) النكرة.

والرابط جزء من عبارة الفعل[18]: (تكونُ ماجدٌ)، وكذلك الضمير النكرة (هو) الذي جعل الإسناد ممكنا ومفيدا بتحويله لفظة (عمرٌو) إلى خبر نكرة؛ لأنّه أداة رابطة بمعنى: (يماثل، أو يطابق)؛ ليصبح تقدير الكلام: (زيدٌ يماثل عمرا)، فـ(هو عمرٌو = يماثل عمراً)، والتركيب يسمّى (عبارة الفعل).

وعلى هذا الأساس تصبح لفظة (عمرٌو) نكرة؛ لأنّها جزء من عبارة الخبر: (يماثل عمرا)، والتنكير ليس في لفظة (عمرو) وإنّما في حَدَثِ مماثلته لزيد، التي كانت مجهولة في ذهن المخاطَب، وهو ما أكّده الجرجاني (ت471هـ) وهو يميّز جملة: (زيدٌ المنطلقُ) من جملة: (المنطلقُ زيدٌ) بقوله: ((وليس كذلك إذا قدّمتَ "المنطلق" فقلت: "المنطلقُ زيدٌ"، بل يكون المعنى حينئذٍ على أنّك رأيتَ إنساناً ينطلقُ بالبُعد منكَ، فلم تُثبته، ولم تعلم أزيدٌ هو أم

عمرٌو، فقالَ لك صاحبك: "المنطلقُ زيدٌ"، أي هذا الشخص الذي تراه من بُعدٍ هو زيدٌ))[19].

يشير هذا النصّ ـ السابق لزمانه ـ، إلى عدم تسليم الجرجاني بعلامات النحو التقليدي التي تميّز الاسم المعرفة من الفعل النكرة خارج السياق الاستعمالي؛ لأنّ الاستعمال هو الحاسم في تحديد الخصائص النحوية لعناصر الجملة، وذلك بتفعيله لنظرية المقام؛ ليصبح ذهن المخاطب هو مرجع تنكير العنصر اللغوي حتى لو جاء بهيأة اسم العَلَم (زيد).

أما تعريف العنصر فمرجعه ذهنا المتكلم والمخاطب جميعا بوصفه جثة ماثلة بين أيديهما حتى لو كان مشتقا (المنطلق)، سواء تحلّى بـ(أل) أم لم يتحلَّ بها، فالمقام يعوّض عن ذلك، قال ابن السراج (ت316هـ): ((ويجوز أنْ نقول:"رجلٌ قائمٌ" إذا سألك سائل فقال: رجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ: فتجيبه: رجلٌ قائمٌ، وجملة هذا أنّه إنّما يُنظر إلى ما فيه فائدة من الوجوه فهو جائز وإلا فلا...))[20].

ومرجعية التعريف والتنكير المقامية هي التي تتبنّاها رؤيتنا التجديدية في نظرية النحو بعد أنْ لحظنا خطأ العلامات التي حدّدها النحو التقليدي لتمييز (الاسم) من (الفعل)، على وفق ما استعملها الجرجاني، لكنّنا أضفنا قواعد قليلة وسهلة تمكّننا من تمييز خصائص ركني الجملة العربية البسيطة، فضلا عن تقديم أنموذج تأويلي معقول تظهر أهميته في تحليل جملة الجرجاني: (المنطلق زيدٌ)، التي جعل فيها لفظة (زيد) نكرة، نقول إنّها ليست نكرة في ذاتها، وإنّما لأنّها جزء من عبارة الفعل المساعد المحذوف الذي يظهر في تقدير الكلام على النحو الآتي: (المنطلقُ/ اسمهُ زيدٌ) أو (يُسمّى زيدا). وفي هذا التقدير يظهر ضمير الخبر الرابط في (الهاء) أو في الضمير المتضمّن في الفعل المساعد(يُسمّى)، وكلاهما لا يغنيان عن الخبر الدلالي المعجمي (زيد)، إذ لا يمكن أنْ نقول: (المنطلقُ اسمه...)، و(المنطلقُ يُسمّى...) ونسكت، إلا بإضافة المسند الدلالي النكرة في ذهن المخاطب وهو لفظة: (زيد).

والجملة هنا جملة اسمية لتقدّم المسند إليه عليها؛ أي(المنطلق) المعرفة، لا لأنّه محلًّى بـ(أل) وإنّما لأنّه جثة مشهودة لكلا طرفي الاتصال، بحسب وصف الجرجاني السابق؛ لأنّ العلامة (أل) قد تدخل على المشتقات التي تؤدّي وظيفة الفعل المسند الذي يرفع فاعلا بعدَه، وهو ما سنلحظه لاحقا في الجمل الفعلية التي يتصدّرها المصدر، نحو: (الحمدُ لله)، و(السلامُ عليكم) وغيرهما.

أما الجملة التي يكون ركناها متشابهين تعريفا وتنكيرا لفظيّا، نحو: (المنطلقُ زيدٌ)، و(فاضلٌ فاضلٌ)، فإنّ اللغة تُخصص الموقع الأول للاسم المعرفة المسند إليه المبتدأ، بمعنى أنّ هذا النوع من الجمل تكون جملا اسمية دائما، ويُكشف عنها بـ(قاعدة الموقع)[21] التي يمكن أنْ ننطلق منها إلى قاعدة أخرى سمّيتها بـ(قاعدة التواسم)[22] التي تقول: إذا عرفنا الاسم المعرفة المسند إليه: (الفاعل/ المبتدأ) بأيّ طريقة كانت فإنّه يَسِمُ العنصر الثاني في الجملة المفيدة بالخبرية والتنكير، والعكس صحيح.

وبهذا تكون لفظة (المنطلق) اسما معرفة، و(زيد) خبر نكرة، ولفظة (فاضل) الأولى اسم شخص معرفة مبتدأ، و(فاضل) الثانية خبر نكرة مشتق من الفعل (فَضُلَ) جاء بهيأة اسم الفاعل مؤدّيا وظيفة الخبر المستمر الزمن.

أما الجمل التي يتصدّرها المصدر المحلّى بـ(أل) وغير المحلّى بها، المسند إلى جار ومجرور، فهي جمل لها بنيتها الخاصة التي أوهمت كثيرا من كبار النحاة والمفسرين؛ لأنّ الوحدة النحوية التي تأتي بهيأة الجار والمجرور تستعمل لأداء وظائف مختلفة يجب أن نميّز بعضها من بعض، وتظهر استعمالاتها المختلفة في الجدول الآتي:

فعل	فاعل	مفعول	وصف عبارة الخبر
جاءَ	زيدٌ	ــ	فعل صريح
في الدار	زيدٌ	ــ	مستقرٌ في الدار
جلسَ	زيدٌ	في الدارِ	فضلة متعلّقة بالفعل(جلس)

نلحظ أنّ وحدة (في الدار) حلّت محلّ الفعل (جاء) في جدول الإحلال، ورفعت فاعلا؛ لهذا تكوّن جملة فعلية زمنها مستمر، وتصبح (في الدار) خبرا إذا تأخرّت، وفي كلتا الحالين تتضمّن ضمير خبر رابط يربطها بالمسند إليه (الفاعل/ المبتدأ)، ويُعرف الضمير الرابط من الفعل المساعد المحذوف وتقديره: (مُستقرٌ في الدار). وقد يأتي الجار والمجرور مؤدّيا وظيفة الظرف المتعلق بالفعل (جلس) في قولنا: (جلس زيدٌ في الدار) مثلا.

هذه الوظائف مختلفة عن وظيفة الجار والمجرور (لله) في جملة: (الحمدُ للهِ)، فهي ليست وحدة متمِّمَةً لمسند الجملة؛ أي فضلة يمكن حذفها للكشف عن الإسناد البسيط السابق على إضافتها لاحقًا، ولا هي تؤدّي وظيفة الخبر؛ لأنّ القول بهذه الوظيفة يُفسد المعنى؛ ذلك أنّ الخبر نكرة، وبحسب (قاعدة التواسم) فإنّه يَسِمُ العنصر الآخر للجملة (الحمدُ) بأنّه اسم معرفة(جثة)، وشكل المصدر وتحلّيه بـ(أل) يُغريان بهذا التفسير، لكن لو تأملنا المعنى بحسب قاعدة (التأمل في مقاصد المتكلم)[23]، لوجدنا أنّ المتكلم يقصد عكس ما أرشدنا النحو التقليدي إليه، إذ يُريد المتكلم القائل (الحمد لله) أنْ يُسند (الحمدُ) لله، بمعنى أنّ (الله) مسند إليه متأخِّر (فاعل) معرفة، وهو يَسِمُ (الحمد) بميسم الخبرية والتنكير، وهذا يعني أنّ (أل) ليست أداة تعريف، فهي (أل) الجنسية التي تحلّ محلّها لفظة (كلّ)[24]، وأنّ (اللام) في (لله) ليست حرف جر أصلي، وإنّما هي حرف جرّ يشبه الزائدة للتوكيد، الذي يجرّ العُمدة لفظًا ولا يغيّر حكمها النحوي. ومثل هذه الاستعمالات لحروف الجر يجب أنْ تُفْصَلَ عن استعمالات حروف الجر الأصلية، والزائدة للتوكيد التي بيّنّا وظائفها آنفا، وهو ما سنفصّل القول فيه في المبحث الثاني مؤيدا بأقوال حذّاق النحاة والمفسرين المعترضين على الإعراب الشكلي السائد الفارغ من المعنى في مثل هذه الجمل، أو الإعراب الذي ينتج معنى مقلوبا رأسا على عقب مخالفا لمقاصد المتكلم.

المبحث الثاني:

ضمائر الربط بهيأة حروف الجر في القرآن الكريم:

من ضمائر الربط التي تأتي بهيأة حروف الجر ما يدخل على الأسماء في موقع المسند إليه المعرفة في عدد من جُمل العربية التي تتقدَّمها المصادر المحلاّة بـ(أل) وغير المحلاّة بها، فضلا عن الجوامد المتضمِّنة لحدث ضعيف، وبعض أسماء الفعل التي تؤدّي وظيفة الفعل وتؤسس لجمل فعلية وترفع بعدَها فواعل مجرورة لفظا، وذلك قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾، وقوله:﴿**السَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ..**﴾[25]، وقوله تعالى:﴿**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ**﴾[26].

فهذه الآيات الكريمات يتصدّر جُمَلُهُنَّ المصدر: (الحمدُ، والسلامُ، وويلٌ)، وقد تكون لفظة (ويل) اسما جامدا سُمّي بها واديا في جهنم، ولكنّ هذا الاسم يتضمّن حدث العذاب[27]؛ لذلك يمكن استعمالها لأداء وظيفة الفعل (المسند) شأنها شأن المصدر.

وقد يأتي المسند بهيأة الخالفة (اسم الفعل) التي تتضمن حدثا ضعيفا، وتؤدّي وظيفة الفعل وترفع فاعلا مجرورا لفظا بـ(اللام)، وذلك قوله تعالى:﴿**هَيْتَ لَكَ**﴾[28] عند من قال إنّ(هَيْتَ) ليس فعلا مضارعا بمعنى(("تهيّأتُ" بُنِيَ كما بُنِيَ "شَتَّانَ"))[29]، فهو بهذا المعنى يكوّن جملة فعلية واضحة من:(فعل، والتاء ضمير متكلم فاعل)، و(لكَ) جار ومجرور يؤدّي وظيفة الظرف متعلّق بمعنى الفعل المضارع (تهيّأتُ)، فهو فضلة وليس ركنا أساسيا في الجملة.

أما إذا كان (هَيْتَ) اسم فعل أمر بمعنى (اسرعْ)، فلا يتعلّق (لك) بها؛ لأنّ اسم الفعل الأمر بهذا المعنى لا يتعلّق به الجار والمجرور، فلا يجوز:(اسرعْ لكَ)[30].

والمشكلة في لزوم مجيء حرف (اللام) مع لفظة (هَيْتَ) الكلمة التي تتضمن (التاء) في أصلها، ومعناها المصدري (استحقاق) فـ(هَيْتَ لكَ) تعني:

(هَيْتَ استحقاقُكَ)، وليست استحقاق غيرك، قال الخليل (ت175هـ): ((هَيْتَ لكَ، أي: هَلُمَّ لكَ))[31]، فهي كلمة جامدة وليست اسم فعل أمر؛ ولكنّها تتضمّن معنى الحَدَث كقولنا: (الاستدعاءُ لك، والنداءُ لك، والعشقُ لك) إلى غير ذلك. و(اللام) هنا تأخذ موقع (اللام) في جملة: (الحمدُ لله)، وموقع (اللام) في جملة (ويلٌ للمطففين)، فهي تجرّ الفاعل (كاف الخطاب) لفظا، وكذلك موقع الحرف (على) في جملة: (السلامُ عليّ)، فهذه المواقع أوهمت فريقا من النحاة والمفسرين المُسلِّمينَ بصحّة قواعد النحو التقليدي بأنّ (اللام، وعلى) حرفا جرّ يكوّنان مع مجرورهما مركّب يؤدي وظيفة الخبر، ومن هؤلاء المفسرين الزمخشري[32](ت538هـ)، وابن حيان الأندلسي(ت754هـ)، الذي فصّلَ في معنى هذين الحرفين فقال إنّهما بمعنى (("في"،"عند"، أو بَعْدَ، وللانتهاء، وللاستعلاء، مثل ذلك:"المالُ لزيدٍ"))[33]، وكذلك الآلوسي[34] (ت1270هـ) وغيرهم.

إنّ القائل بجعل تركيب هذين الحرفين خبرا يتحتّم عليه أنْ يجعل المصادر واسم الفعل قبلها أسماءَ يؤدّينَ وظيفة المسند إليه المبتدأ إسناديا، المعرفة مقاميا، بحسب (قاعدة التواسم)، وكأنّهنّ يُمثّلنَ جثثا تكون موضوعات للكلام. وهذا الإعراب يولّد معنى فاسدا يخالف مقاصد المتكلم، فالقائل: (الحمد لله) لا يريد القول إنّ (الحمد) بوصفه جثة موجود عند الله أو في الله، والقائل: (السلامُ عليّ) لا يريد القول: إنّ السلامُ بوصفه جثة مُستعليا رأسي، أو أتملّكه كشيء موضوعي متجسِّد عندي!!

هذا من ناحية المعنى المقامي، أما من ناحية نحوية فإنّ هذا الإعراب يولّد مشاكل وجدلا عقيما يظهر جليّا في تنكير لفظة:(ويل، وهَيْتَ) اللتين إذا افترضناهما مبتدأين فإنّهما يجب أنْ يكونا من المعارف التي يريد النحو التقليدي أنْ يتلمسَّها بعلامات تعريف محسوسة، ولكنّ لفظيهما نكرتان، فضلا عن أنّ هذا الإعراب مخالف لتأويل حذاق النحاة ومنهم سيبويه الذي عدَّ:(الحمد) خبرا، وبيّن تضمّنه لفعل الحمد، وذلك قوله:((واعلم أنّ "الحمدُ

لله" وإنْ ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك:"أحمدُ اللهَ"))[35]. وهو ما أكّده الزجاج[36](ت311هـ) أيضا، والزمخشري[37] مناقضا رأيه السابق الذي عدّ الجار والمجرور خبرا، والأشموني (ت929هـ) الذي كان أوضحهم في تتبّع تحوّلات الجملة التي تستعمل المصدر المؤدّي وظيفة الفعل النكرة، وإنْ تحلّى بـ(أل)، وذلك قوله: ((إذ أصل"الحمدُ لله": أحمدُ، أو حمدتُ حمدَ الله، فحذف الفعل اكتفاءً بدلالة المصدر عليه، ثم عَدَلَ إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت، ثم أُدخِلتْ عليه (أل) لقصد الاستغراق))[38].

و (أل) التي هي للاستغراق هي (أل) الجنسية التي لا تُعرِّفُ، وسُمِّيَتْ كذلك لأنّها تستغرق كلّ أفراد الجنس؛ لذلك تحلّ محلّ (كلّ): (الحمدُ = كلّ حمدٍ) مسند إلى الله، فـ(الله) مسند إليه معرفة، و(كلُ حمدٍ) خبر نكرة، و(اللام) ليست حرف جر يكوّن مع الفاعل خبرا؛ لأنّ الفاعل ليس نكرة فلا يصلح أن يكون خبرا، وإنّما يصلح أنْ يكون مسندا إليه معرفة عند كلا طرفي الاتصال، ليكون قاعدة مشتركة للتواصل.

وتُضاعِف هذه الاستعمالات المعاني الوظيفية لفاعلها، وقد اكتشف بعض المتصوفة وظيفة (الفاعلية/ والمفعولية) النحوية في لفظة: (الله)، قال الآلوسي: ((وليس بالغريب عندهم أنّ "الحمدُ لله" على حدّ الكبرياء لله ﴿**أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾[39] فهو: الحامد والمحمود))[40].

اكتشف الصوفية هذه المضاعفة عن طريق منهج الحدس، وهو من المناهج السيكولوجية القديمة التي تعتمد منهج التأمل العقلي المجرد طريقة في البحث العلمي من دون الرجوع إلى المنهج التجريبي الحديث[41]؛ لذلك جاءت رؤيتنا في تجديد النحو العربي لتسدّ هذا النقص المنهجي في القواعد التي وضعناها، وهي قواعد تمكّننا من اكتشاف خصائص العناصر المؤلفة للجملة وتفسِّر كثيرا من الاستعمالات بدقة وشمول وبطريقة اقتصادية مجرَّبة بمختبر المقام؛ لهذا تكون علمية بمعنى مقبولة عقلا لمعظم المشتغلين في حقل

علم النحو، لخلوّها من التناقضات الفكرية، إذ تهدينا هذه القواعد إلى معرفة نوع الجملة وتحديد أيٍّ من عناصرها هو الاسم المعرفة المسند إليه أو موضوع الكلام، وأيّها هو الفعل النكرة المسند، بقليل من التأمل الذي يجيبنا عن مقاصد الكلام بسؤال: ما يريد المتكلم أنْ يسند؟ الجواب: إنه يريد إسناد الحمد لله تعالى، والسلام لعيسى عليه السلام، والهَيْتَ ليوسف عليه السلام، والويل للمطففين. وإسناد هذه الأخبار يجعلها أفعالا مسندات نكرة، ويجعل: (الله، وعيسى، يوسف، والمطففين) أسماء معارف قام المتكلم بإسناد الأفعال السابقة إليها، فهي فواعل لتلك الأفعال، والجمل فعلية لتقدّم المسند النكرة، تشبه: (جاء زيدٌ) في بنيتها العميقة، وأنّ (اللام، وعلى) الداخلة على الفواعل ليستا بحرفي جرٍّ؛ لأنّهما هنا لا يكوّنان جارا ومجرورا يؤدّي وظيفة الخبر النكرة، إلا أنّ هيأتهما المشابهة لحروف الجر جعلتهما يلازمان الاسم الفاعل ويجرانه لفظا؛ لذلك يُكشفُ عن معنى الحرفين بالمصدر (استحقاقُ)[42] المضاف إلى الفاعل، وهذان الحرفان بمنزلة الفعل المساعد الذي حذفته العربية، وابتكرت أخرى في الاستعمالات التي لا يمكن فيها الحذف وإلا تفكك الإسناد، ومنها حروف الجر الرابطة، إذ لا يمكن أنْ نقول: (الحمدُ اللهُ)، ولا: (ويلٌ المطففونَ). ويتضح ذلك في جدول الإحلال الآتي:

الجملة	الفعل/نكرة	فعل مساعد	فاعل معرفة
﴿الحمدُ لله﴾	الحمدُ	استحقاقُ	الله
﴿السَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ..﴾	السلامُ	استحقاقُ	عيسى
﴿ويلٌ للمطففين﴾	ويلٌ	استحقاقُ	المطففين
﴿هَيْتَ لكَ﴾	هَيْتُ(نداء العشق)	استحقاقُ	يوسف

ومن هنا يمكن توليد جملٍ على وفق هذا النسق أو التصميم باستعمال ضمائر ربط بهيأة حروف الجر غير (اللام، وعلى)، نحو ما يظهر في الجدول

الآتي:

الجملة	الفعل/نكرة	فعل مساعد	فاعل معرفة
العلمُ من القرآن	العلمُ	من	القرآن
الفوزُ إلى الجنة	الفوزُ	إلى	الجنة
المجدُ بالكرم	المجدُ	الباء	الكرم
الحبُّ في اللهِ	الحبُّ	في	الله

كلّ هذه الجمل فعلية، لتقدّم (أخبارها/أفعالها) التي رفعت فواعل بعدَها، مجرورة لفظا، وقد عرفناها بقاعدة (التأمل في مقاصد المتكلم) من كلامه، ويمكن أنْ نضع لها أنموذجا يسهل تطبيقه عند المتعلمين عن طريق علاقة الإسناد التي ينتجها الضمير المتضمن في الفعل المشتق أو الجامد أو اسم الفعل المتقدم، وهي علاقة أمامية تتجه من اليمين إلى الشمال يمكن رسمها بسهم هكذا: (**جاء** > **زيدٌ**)، في حين تكون العلاقة بين المبتدأ والخبر خلفية؛ أي تتجه من الشمال إلى اليمين: (**زيدٌ** < **جاء**)؛ لأنّ الاتجاه يعبّر عن علاقة تنبع من (الفعل/الخبر) وتصبّ في الاسم(الفاعل/المبتدأ)، ويُكشف عنها بطريقة تأمل عملية الإسناد، فنحن نُسند في كلتا الجملتين السابقتين المجيء إلى زيد، وبتبديل مواقع (الفعل/الخبر) باختلاف اتجاه الإسناد.

لذا تكون الجمل القرآنية السابقة فعلية، و(الحمد، والسلام، وهيت"نداء العشق"، وويل)، هي(أفعال) مستمرة الزمن. وتُحيلُنا (قاعدة التواسم) إلى أنْ تكون ألفاظ: (الله، وعيسى، ويوسف، والمطففين) هي الفواعل، وأنّ (اللام) ليست بحرف جر أبدا، وإنّما هي ضمير خبر نكرة رابط بين الأفعال وفواعلها، ففاعل (الحمد) هو الله تعالى، وفاعل (السلام) هو عيسى عليه السلام، والـ(أل) في أفعال(الحمد، والسلام) جنسية، تؤدّي وظيفة شمول جنس الحمد لله تعالى، وشمول جنس السلام لعيسى عليه السلام، بمعنى أنّ الله فعل كلّ الأفعال التي يُحْمَدُ عليها، لذلك فهو (حامد، ومحمود)؛ أي (فاعل/ منفعل)، وبسبب تعاضد هذه

الأدوات في مثل هذه الجمل، يصبح (الحمد) كأنّه اسما لله نظرا لقوة إسناد فعل (الحمد) الى الله بعوامل كثيرة؛ منها شمول جنس السلام لعيسى عليه السلام؛ لأنّه فَعَلَ كلّ أفعال السلام لذلك يُسلّم عليه فيكون (فاعلا/ منفعلا)، وبسبب قوة الإسناد يمكن أنْ يكون (السلام) اسما لعيسى عليه السلام، ولا تنازعَ بينه وبين الله تعالى على هذا الاسم؛ لأنّه يُطلق على النبيّ في أوقات محدودة: ﴿**يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا**﴾ تكريما له، في حين يطلق اسم السلام على الله تعالى في كلّ الأحوال.

وربّ قائل يقول كيف يكون المطففون ويوسف عليه السلام فاعلين للويل والهَيْتَ؟! وهما لم يفعلا الويلَ والهَيْتَ، وإنّما وقع أثرهما عليهما، تجيبُ رؤيتنا على هذا الاعتراض بسهولة، فهما فاعلان من حيث الإسناد، ومفعولان من حيث الدلالة. وهذا النوع من الجمل يُضاعف معاني الفاعل. وتنطبق هذه المضاعفة على كلّ الجمل السابقة، ولكنّها تنطبق على جملتي: (الحمدُ لله، والسلامُ عليَّ) بترتيب: (الفاعل/ المنفعل)، وتنطبق على جملتي: (هَيْتَ لك)، و(ويلٌ للمطففين) بترتيب: (المنفعل/ الفاعل)؛ أي أنّ المطففين فعلوا الأفعال التي يستحقون عليها الويل، فاستحقوا الويل، فهم (منفعلون/فاعلون)، ويوسف عليه السلام وقع عليه فعل الهَيْتَ (نداء العشق)؛ لأنّه فعل الأفعال التي يستحقُّ عليها هذا النداء؛ بجماله الخارق وتمنّعه عن تلبية رغبة امرأة العزيز، فهو (منفعل/فاعل).

والتعبيران بفعل: (ويلٌ، وهيت) قويّان أيضا حتى يمكن القول إنّهما أصبحا اسما للفاعل الدلالي؛ بسبب قوة الإسناد، لكنّ قوتهما لم تأتِ من إضافة(أل) الجنسية، وإنّما من صيغهما الجامدة الدالة على ثبوت آتٍ من ثبوت الصيغة الجامدة للأسماء التي استعملت لأداء وظيفة الفعل، الموضّحة في قولنا: (حجرٌ قلبُ زيدٍ)، فـ(حجرٌ) هنا فعل صيغته جامدة، ولا يهمُّ بعدُ عدم إضافة (أل) الجنسية له، كذلك فالويلُ اسم لوادٍ في جهنم يتضمّن فعل العذاب، فهو (فعل) في الاستعمال وأصبح اسما للمطففين نظرا لقوة الإسناد، والـ(هيت)

فعل جامد أصبح اسما ليوسف عليه السلام وحده، بسبب قوة إسناده إليه، وكأنّ امرأة العزيز تريد أنْ تقول: إنّي بندائي لك لا يعني أنّي امرأة خائنة زانية أو مبتذلة؛ لذلك ما قلت (هيتَ) إلا لك وحدك لما تيّمني عشقُكَ، فلا يجب أن يمنعكَ تعفُّفُكَ من تلبية هذا النداء.

خاتمة:

توصل البحث إلى جملة من النتائج لعلّ أهمها ما يأتي:

1ـ كشف رؤيتنا التجديدية للنحو العربي عن وجود لَبْسٍ في المصطلحات الأساسية لنظرية العامل، ذلك أنّ النحاة التقليديين اصطلحوا على العناصر التي تؤدي وظيفة الفعل وترفع فاعلا مصطلح (الاسم)، إذا جاءت بهيأة المشتقات والجوامد، فأثّر هذا الاصطلاح المغلوط في تصنيف الفصيلتين النحويتين الأساسيتين: (فصيلة الاسم والفصيلة الفعل)، فجعلوا فصيلة الفعل مقتصرة على الأفعال المحددة الزمن: (الماضي، والمضارع، والمستقبل)، وجعلوا ما يشبه الأسماء شكلا أسماءَ، على الرغم من أنّها تؤدي وظيفة الفعل، وقد انسحب أثَرَ هذا الاضطراب إلى تصنيف الجمل، ما أدّى إلى اضطراب في الإعراب الذي جاء أحيانا شكليا فارغا من المعاني، وأحيانا جاء منتجا لمعانٍ فاسدة مخالفة لمقاصد المتكلم، ولاسيما في التراكيب المعقّدة التي كشف المنهج الجديد عن معانيها العميقة بقواعد قليلة سهلة الاستعمال وشاملة استطاعت أنّ تتنبأ بما هو ممكن من التراكيب.

2ـ كشف البحث عن صنف من حروف الجرّ المختلفة الوظيفة عن حروف الجر المألوفة، التي تؤلّف مركّبًا يؤدّي وظيفة المسند (الفعل) في الجملة الفعلية نحو: (في الدار زيدٌ)، أو وظيفة (الخبر) في الجملة الاسمية، نحو: (زيدٌ في الدار)، المستمرتي الزمن، ومخالفة لحروف الجرّ الزائدة للتوكيد. ويأتي هذا الصنف المكتشف في الجمل التي يَصْعُب ارتباطها بفواعلها إلا باستعمال هذه

الحروف؛ لذلك سمّيتها بوظيفتها: (ضمائر الربط بهيأة حروف الجرّ).

3ـ قدمّت رؤيتنا التجديدية خمسة قواعد تكشف عن خصائص ركني الجملة الأساسيين: المسند النكرة، والمسند إليه المعرفة، وهو موضوع علم النحو. وقد مكّنتنا هذه القواعد من تصنيف الفصيلتين الأساسيتين: (الفعل، والاسم) تصنيفا علميا مشفوعا بأنموذج تحليلي بسيط يسهل استعماله من المتعلمين، وكان بعض هذه القواعد عامّا، وبعضها ينطبق على تصاميم خاصة من الجمل العربية. وتُفَعِّل هذه القواعد نظرية المقام التي تعدّ مختبرا تجريبيا لتمييز الفصائل النحوية في الاستعمال الذي يديم التواصل، بعيدا عن الأشكال اللغوية وعلاماتها التي وضعها النحاة التقليديون؛ لأنّنا وجدنا أنّها لا تعصم من الوقوع بالخطأ، ومن ذلك الخطأ الذي وقعوا به في إعراب عدد من الجمل القرآنية ذات التصميم الخاص قيد الدرس.

هوامش البحث:

(1) سورة الفاتحة: 2.

(2) ظ: معاني الجملة العربية الخبرية البسيطة من منظور نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي، د. توما غازي الخفاجي، بحث منشور في "آداب الكوفة"، (مجلة)، العدد(22): 284 وما بعدها.

(3) الكتاب، سيبويه: 78/1، هامش (1).

(4) ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش:332.

(5) ظ: قاموس علوم اللغة،فرانك نوفو: 55-56.

(6) ظ: البيان والتبيين، الجاحظ: 76/1.

(7) ظ: الكتاب، سيبويه: 36/1.

(8) ظ: مغني اللبيب، ابن هشام: 492/2.

(9) ظ: قضايا نحوية، مهدي المخزومي:36.

(10) شرح ابن عقيل: 19/1.

(11) النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: 40.

(12) ظ: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: 4/2.

(13) ظ: معاني القرآن، الفراء: 43/2، و222.

(14) ظ: شرح الحدود النحوية، الفاكهي: 365-144.

(15) ظ: قاموس علوم اللغة، فرانك نوفو: 57.

(16) ظ: م.ن: 331، و360-361.

(17) الرجز لأمّ عقيل فاطمة بنت أسد.ظ: أوضح المسالك، ابن هشام: 205/1، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 258/1.

(18) العبارة Locution: هي وحدة متعددة العجمة من نمط مركبي يكون رأسها اسما نحو: (تأبّط شرّا)، أو (جادَ المولى)، أو فعلا نحو (يكونُ ماجدٌ)، أو صفة نحو: (أحورُ العين)، ولا تكون مكوّنات العبارة موضوع تحيين منفصل تفيد متصوّرا مستقلا. ظ: قاموس علوم اللغة، فرانك نوفو: 308

(19) دلائل الإعجاز، الجرجاني: 186.

(20) الأصول في النحو، ابن السراج: 59/1.

(21) ظ: معاني نحو الجملة العربية الخبرية البسيطة، د. تومان غازي الخفاجي: 285.

(22) ظ: م.ن: 290.

(23) ظ: م.ن: 292.

(24) ظ: المحيط، الأنطاكي: 95/3.

(25) سورة مريم:33.

(26) سورة المطففين:1.

(27) ظ: معاني القرآن، الفراء: 245/3.

(28) سورة يوسف:23.

(29) التبيان في إعراب القرآن، العكبري: 56/2.

(30) ظ: روح المعاني، الآلوسي:522/12.

(31) العين، الفراهيدي: 1027، ظ:التبيان في إعراب القرآن، العكبري: 56/2.

(32) ظ: الكشاف، الزمخشري:52/1، البحر المحيط، الأندلسي:30/1.

(33) البحر المحيط، ابن حيان الأندلسي:30/1.

(34) ظ: روح المعاني، الآلوسي: 100/1.

(35) الكتاب، سيبويه:393/1.

(36) ظ: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج:41/1،و 321/3.

(37) ظ: الكشاف، الزمخشري:52/1.
(38) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 3/1-4.
(39) سورة الأعراف: 54.
(40) روح المعاني، الآلوسي: 100/1.
(41) ظ: المرجع والدلالة في التفكير اللساني الحديث، ترجمة وتعليق عبد القادر قنيني:16، (تمهيد المترجم).
(42) رفض الآلوسي أن تكون (اللام وعلى) حروف جرّ تنتج تركيبا ظرفيا خبرا، وجعل (اللام) في (الحمد لله) للحقيقة وقال: ((يراد بها أكمل أنواعها))، ولا يختلف هذا المعنى مع ما ذهبت إليه نظرية الفاعل السحري. ظ:روح المعاني:، الآلوسي100/1.

المصادر والمراجع:

❖ **القرآن الكريم.**
1. اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلي الأعلى للثقافة، بلا، ط2، 2000م.
2. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط4، (1420هـ/ 1999م).
3. البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بابن حيان الأندلسي (ت745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1428هـ/ 2007م)
4. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(ت255هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
5. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله العكبري(ت616هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1419هـ/ 1998م).
6. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي(ت1287هـ)، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط4، (1432هـ/ 2011م).

7. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)،قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط3، (1413هـ/ 1992م).
8. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل محمد الآلوسي البغدادي(ت1270هـ)، تحقيق محمد أحمد أمين، وعمر عبد السلام السلامي،دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ/ 1999م).
9. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد، قم، ط1، 1429هـ.
10. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى(ت929هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، (1375هـ/ 1925م).
11. شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي(ت972هـ)، حققه وقدمه د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، (1417هـ/ 1996م).
12. شرح المفصّل للزمخشري، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت643هـ)، تحقيق د. أميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ/ 2001م).
13. قاموس علوم اللسان، فرانك نوفو، ترجمة صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012م.
14. قضايا نحوية، مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002م.
15. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)(ت180هـ)، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1(1420هـ/ 1999م).
16. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري(ت538هـ)، رتبة وضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، (1424هـ/ 2003م).
17. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، شارع سوريا، بيروت، ط1، (1392هـ/ 1972م).

18. المرجع والدلالة في التفكير اللساني الحديث، ترجمة وتعليق عبد القادر قنيني، دار أفريقيا لشرق، 2000م.
19. معاني القرآن وإعرابه، المسمى المختصر في إعراب القرآن ومعانيه،تأليف أبي اسحق إبراهيم محمد بن السري الزجاج(ت311هـ)،علق عليه ووضع حواشيه أحمد فتحي عبد الرحمن حجازي،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1428هـ/ 2007م).
20. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت207هـ)،تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار،دار السرور،(د.ت).
21. معاني نحو الجملة العربية الخبرية البسيطة من منظور نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي، د. تومان غازي الخفاجي، بحث منشور في "آداب الكوفة"، (مجلة) علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية، تصدر عن الآداب ـ جامعة الكوفة، العدد (22)، السنة الثامنة، (رجب 1436هـ/ نيسان2015م).
22. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام(ت761هـ)، حققه وفصّله وضبط غرائبه:محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ت).
23. النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، (1406هـ/ 1986م).